مجتمع

غواتيمالا تعيد آلاف المهاجرين إلى هندوراس

أعادت غواتيمالا في حافلات وشاحنات، ليل أول من أمس، آلاف المهاجرين إلى هندوراس، بعدما أوقفت قوات الأمن مسيرتهم شمالاً باتجاه الولايات المتحدة، واضعة حداً لآمالهم في حياة أفضل هناك. وكانت قوات الأمن قد فكّكت، مساء الإثنين، قافلة تضم نحو 4000 مهاجر، بينهم مئات الأطفال، احتشدوا في بلدة فادو هوندو جنوب شرق غواتيمالا، قرب الحدود مع هندوراس، في المرحلة الأولى من رحلة طويلة عبر أميركا الوسطى سيراً على الأقدام. وأرسلت المكسيك، التي أغلقت حدودها، حافلات للمساعدة على إعادة المهاجرين إلى بلادهم. (فرانس برس)

دراسة: تقليص تلوث الهواء يحد من الوفيات

أظهرت دراسة نُشرت نتائجها أمس الأربعاء أن تقليص مستويات تلوث الهواء إلى الحد الموصى به من منظمة الصحة العالمية من شأنه تجنيب أوروبا أكثر من 50 ألف وفاة سنوياً، داعية إلى تحرك سريع في هذا الاتجاه. وتشير أرقام منظمة الصحة العالمية إلى أن تلوث الهواء يقضي على أكثر من سبعة ملايين شخص سنوياً في العالم، كما يسبب أمراضاً وحالات تغيّب كثيرة عن العمل. واحتسبت الدراسة، التي نشرت نتائجها مجلة «لانست بلانيتري هيلث جورنال»، الوفيات المبكرة المتصلة بنوعين من الملوثات في ألف مدينة أوروبية. (فرانس برس)

(محمود زيات/ فرانس برس)

حماية الكوادر الطبية

نظم الهلال الأحمر القطري، أمس، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ندوة تشاورية افتراضية بعنوان «الحماية القانونية الخاصة لأفراد الطواقم الطبية في زمن النزاعات المسلحة»، بمشاركة 83 شخصاً من ممثلي الجمعيات الوطنية والعاملين في الحركة الإنسانية الدولية، وبعض رؤساء البعثات الخارجية للهلال الأحمر القطري. وأوضح الأمين العام للهلال الأحمر القطري، علي بن حسن الحمادي، أنّ الهدف من هذه الندوة يتمثل في التشاور وتبادل الرؤى وطرح الإشكاليات واقتراح الحلول فيما يتعلق بموضوع الحماية القانونية التي يُفترض أن تتمتع بها الكوادر الطبية والإغاثية أثناء أداء واجبها المهني والإنساني في إغاثة ومساعدة ضحايا النزاعات المسلحة. وقال: «نحن في الهلال الأحمر القطري سبق أن فقدنا العديد من شهداء العمل الإنساني في الميدان، بالإضافة إلى خروج العديد من منشآتنا الصحية من الخدمة نتيجة القصف والاستهداف المتعمد، في خرق جسيم لمبادئ القانون الدولي الإنساني، واتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، التي تكفل الحماية لكل الأفراد والمركبات والمنشآت التي تحمل بوضوح شارة الهلال الأحمر أو الصليب الأحمر».

من ناحيتها ، دعت رئيسة بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قطر، شيرين بوليني، إلى حماية واحترام الوحدات الطبية مثل المستشفيات وغيرها من المرافق المنشأة لأغراض طبية في جميع الظروف، وكذلك وسائل النقل الطبي وأي وسيلة نقل مخصصة بشكل حصري لنقل الجرحى والمرضى».

(قنا)

مأساة آل دراغمة

طوباس ـ **سامر خويرة**

بعدما انقطعت به السبل، وأغلقت أبواب دائرة التحويلات الطبية التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية في وجهه، لم يجد حسني حسن دراغمة، من مدينة طوباس، شمالي الضفة الغربية، في فلسطين المحتلة، سبيلاً للضغط على الجهات المختصة لمعالجة نجله المريض محمد (16 عاماً) سوى تركه أمام مبنى رئاسة الوزراء في رام الله، والعودة إلى منزله الإثنين الماضي.

على الرغم مما قام به الأب من مجازفة، فإنّ الأم كفا سميح، بررت ذلك في حديث إلى «العربي الجديد» بأنّها وسيلة ضغط أخيرة لجأت إليها العائلة بعدما رفضت دائرة التحويلات إصدار تحويلة لابنها الذي يعاني من ضمور عضلات متقدم لإجراء عملية جراحية مستعجلة في مستشفى «هداسا» الإسرائيلي في القدس المحتلة. تقول الأم: «كان زوجي قد عاد ظهر الأحد الماضي، من مستشفى هداسا بعدما أمضى هناك رفقة ابننا محمد، عدة أيام، خضع خلالها لسلسلة فحوص ومعاينات من الأطباء الذين قرروا ضرورة خضوعه لعملية لقدميه وأخرى لعموده الفقري بشكل مستعجل منعاً لتقوسه بالكامل، بسبب عدم نمو معظم أجزاء جسده بالشكل الطبيعي».

كلفة تواجد الأب ونجله المريض في المستشفى الإسرائيلي فاقت عشرة آلاف شيكل (نحو 3200 دولار أميركي) وهو «مبلغ كبير جمعناه بشق الأنفس، فزوجي مجرد عامل، ومصاريف البيت باهظة، نظراً لمعاناة بقية أبنائي خصوصاً أحمد (14 عاماً) من مشاكل متقدمة في العيون. لذلك لن نستطيع أن نوفر شيكلاً واحداً لعملية محمد، ومع رفض دائرة التحويلات الموافقة على التحويلة المالية، لم يكن أمامنا من خيار سوى تركه في عهدة الحكومة»، توضح الأم. وتتابع: «ليس هناك أب أو أم يتركان ابنهما المريض، لكن، ماذا نفعل؟ نحن لم نكن نعلم بالوقفة التي نفذها ذوو المرضى أمام رئاسة الوزراء الفلسطينية قبل أيام، وحصولهم على تعهدات من جهات عليا بحلّ ملفاتهم».

لم تنتهِ القصة عند هذا الحدّ، ففي نحو الساعة العاشرة، ليل الإثنين الماضي، وصلت قوة أمنية فلسطينية تتقدمهم وحدة حماية الأسرة، في الشرطة الفلسطينية، إلى بيت العائلة في مدينة طوباس، ومعهم محمد، لكنّ الأب والأم، رفضا تسلمه، وأصرا على ضرورة تحمل الحكومة ووزارة الصحة مسؤولياتهما تجاهه. وبعد نقاش مطول، انسحبت القوة ومعها المريض إلى نحو مائتي متر، وتركوا الفتى المريض وحيداً في الشارع الرئيسي قرب إحدى البقالات، قبل أن يعيده الجيران إلى المنزل، وفق رواية الأم. المفاجأة الكبرى، كما تقول سميح، أنّ دائرة التحويلات الطبية التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية، نفت وجود ملف لمحمد لديها. وتتساءل الأم: «كيف يكون ذلك، وهو يعالج في مستشفيات الداخل المحتل بتحويلة رسمية منذ تسع سنوات!؟ أين ذهب ملفه؟».

وللعائلة ابن ذكر ثان هو أحمد يعاني من مشاكل في العيون، تحديداً القرنية المخروطية، وابنتان تعانيان من الحالة نفسها بشكل أخفّ، كما أنّ الأدوية المطلوبة للأبناء نادراً ما تتوفر لدى وزارة الصحة الفلسطينية، فتضطر العائلة لشرائها على حسابها الخاص، في معظم الأحيان.

وكانت السلطة الفلسطينية قد أعلنت عن وقف التحويلات للمستشفيات الإسرائيلية عام 2019، بعد اقتطاع حكومة الاحتلال أموال رواتب الأسرى وذويهم من أموال المقاصة ضمن خطة للانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال. وبعد سلسلة اعتصامات نفذها المرضى وذووهم للمطالبة بعودة التحويلات، فإنّ دائرة التحويلات الطبية وشراء الخدمة في وزارة الصحة لم تعد التحويلات الطبية سوى لعدد قليل تمثل بحالات سرطان العين وزراعة النخاع العظمي ولوكيميا الدم، في حين يطالب المرضى وأهاليهم باستئناف العلاج في المستشفيات التي بدأت بعلاجهم الذي انقطعوا عنه بسبب قرار الجهات المسؤولة.

وعود رئاسية

خلال الاعتصام الذي نفذه المرضى وأهاليهم، السبت الماضي، خرج عليهم محمود الهباش، مستشار الرئيس الفلسطيني محمود عباس للشؤون الدينية، مؤكداً لهم اتخاذ عباس قراراً باستكمال العلاج لأيّ مريض في المكان الذي يعالج فيه، وكذلك تحويل كلّ من يحتاج لعلاج لا يتوافر في المستشفيات الفلسطينية، إلى مستشفيات الداخل.

تحقيق

بريطانيا من أكثر دول العالم إنتاجاً للمخلفات البلاستيكية، لكنّ البلاد تتخلص منها بإرسالها إلى دول أخرى. وبينما يحارب الاتحاد الأوروبي هذا النهج تستمر لندن فيه، بعد خروجها من الاتحاد، بالاعتماد على ثغرات قانونية

نفايات بريطانيا

استمرار تصدير مخلفات البلاستيك إلى البلدان النامية

لندن ـ **كاتيا يوسف**

فشلت المملكة المتحدة في الوفاء بوعدها في الحدّ من شحنات النفايات البلاستيكية إلى البلدان النامية، وتبين أنّ لوائح بريطانيا الجديدة بعد اتفاقية بريكست، أقل صرامة من تلك التي فرضها الاتحاد الأوروبي.

وكانت النفايات البلاستيكية غير المصنّفة قد حظر نقلها من دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، اعتباراً من 1 يناير/ كانون الثاني الجاري، بموجب تعديلات على اتفاقية «بازل». وتركز اتفاقية «بازل» (1989) في الأساس على وقف إلقاء الدول الغنية نفاياتها البلاستيكية الملوثة على البلدان الفقيرة.

وعلى الرغم من التزام الحكومة البريطانية بحظر تصدير النفايات البلاستيكية إلى البلدان النامية، والوعود بعدم التراجع عن المعايير البيئية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تصرّ لندن على الاستمرار بهذه العملية، وإن بطرق مختلفة. من ذلك أنها قرّرت انتهاج نظام جديد قبل تصدير هذه النفايات، يتطلب الموافقة المسبقة من الدولة المستوردة التي تتمتع بحق الرفض أيضاً. وهو ما يرى فيه البعض ثغرة تسمح لبريطانيا بالاستمرار في إرسال النفايات البلاستيكية. وتعدّ بريطانيا، التي تصدّر نحو ثلثي نفاياتها البلاستيكية، واحدة من أكبر منتجي النفايات البلاستيكية في العالم، إذ تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة.

في هذا الإطار، يقول الناشط في منظمة «غرين بيس» البيئية العالمية سام شيتان ويلش، لـ«العربي الجديد»، إنّ الحكومة البريطانية قدّمت التزاماً رسمياً بحظر تصدير النفايات البلاستيكية إلى الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكان من السهل التوقيع على اتفاقية دولية جديدة لوقف تصدير النفايات البلاستيكية منخفضة الجودة. لكنّه يتساءل: «لماذا اعتمدت بريطانيا معايير أسهل من تلك التي وقّع عليها الاتحاد الأوروبي، وفشلت في وقف تصدير البلاستيك المختلط إلى الدول النامية؟». يضيف ويلش: «وعدت حكومتنا بالحفاظ على المعايير البيئية للاتحاد الأوروبي وعدم تجاوزها، بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لكنّ إنشاء ثغرة للسماح بإلقاء نفاياتنا البلاستيكية في البيئات المحتمعات يعد أمراً سيئاً للغاية. هذه ليست قيادة، بل فشل في الالتزام بالحد الأدنى من التعهدات».

وفي السياق، يقول جيم باكيت، مدير «شبكة عمل بازل» المتابعة لاتفاقية، إنّ «من المعروف منذ إبريل/ نيسان 2019 أنّ الاتحاد الأوروبي يخطط لحظر تصدير النفايات البلاستيكية القذرة وغير المصنفة. لذلك افترضنا أنّ المملكة المتحدة ستتبع معايير الاتحاد الأوروبي على الأقل، بيد أننا صدمنا عندما اختارت بدلاً من ذلك اتخاذ إجراء تحكّم أضعف بكثير، يسمح لها بمواصلة تصدير المواد البلاستيكية الملوثة، التي تصعب إعادة تدويرها، إلى البلدان النامية».

وبلغت باكيت إلى أنّ نحو 90 في المائة من صادرات النفايات البلاستيكية تندرج تحت فئة النفايات البلاستيكية غير النظيفة وغير المصنفة، التي تخضع لقواعد اتفاقية بازل. ويشير إلى أنّ الحظر الذي فرضته الصين على واردات النفايات البلاستيكية في عام 2018 تسبب في حدوث «موجات صدمة» في الدول المتقدمة، التي كانت تعتمد على الصين في الحصول على مواد لا يمكنها إعادة تدويرها بنفسها، فيما الحظر الصيني كان إشارة إلى العالم بأنّ هناك خطأ خطيراً علينا إصلاحه.

من جهته، قال لوك بولارد، وزير الدولة لشؤون البيئة والغذاء والشؤون الريفية في حكومة الظلّ البريطانية، إنّ «الوقت قد حان لكي تفي الحكومة بتعهداتها. قطعت الحكومة وعوداً كبيرة بمطابقة المعايير البيئية الأوروبية، وحظر تصدير النفايات البلاستيكية». وعادة ما تحرق النفايات التي لا يمكن إعادة تدويرها أو ترمى بشكل غير قانوني في مكبات النفايات أو الممرات المائية، حيث تجد طريقها إلى المحيط. وفي ديسمبر/ كانون الأول الماضي، قال رولف بايير، السكرتير التنفيذي لاتفاقيات «بازل» و«روتردام» و«استوكهولم» في الأمم المتحدة، إنّه يأمل بأن يرى انخفاضاً في النفايات البلاستيكية في المحيطات في غضون خمس سنوات بعد إدخال القواعد الدولية الجديدة.

في الوقت الراهن، تعجز البلدان النامية، التي تمتلك صناعات إعادة التدوير وتستقبل شحنات نفايات من دول أخرى، عن معرفة ما إذا كانت شحنة معينة من البلاستيك قابلة لإعادة التدوير بالفعل أو ما إذا كانت ملوثة جداً للاستخدام، قبل وصولها. وتجري إعادة تدوير 9 في المائة فقط من إجمالي البلاستيك المنتج على الإطلاق، وحرق نحو 12 في المائة. أما نسبة الـ79 في المائة المتبقية فتتراكم في مكبات النفايات والمقالب والبيئة الطبيعية، لينتهي بها المطاف غالباً في الأنهار عبر مياه الصرف الصحي والأمطار والفيضانات، ويصل كثير منها إلى المحيطات. وتنص القواعد الجديدة، التي وافقت عليها أكثر من 180 دولة بموجب تعديل اتفاقية «بازل»، على «الموافقة المسبقة» على جميع صادرات البلاستيك التي تصعب إعادة تدويرها أو تلك الملوثة.

وتحتل تركيا الطليعة في استيراد نفايات بريطانيا البلاستيكية، إذ تعتبر السوق الأكبر لها، تليها ماليزيا، وذلك وفقاً لبيانات أكتوبر/ تشرين الأول 2020. كذلك، تلقت بريطانيا اثنين وعشرين طلباً من سبع دول تدعوها إلى استعادة صادراتها البلاستيكية، هذا العام. من بين هذه الدول ماليزيا، التي أعادت اثنتين وأربعين حاوية نفايات «غير قانونية» في يناير/ كانون الثاني الجاري، بالإضافة إلى إندونيسيا وفيتنام ورومانيا وكرواتيا وبولندا وبلجيكا. وبموجب القواعد الجديدة، كان من الضروري الحصول على موافقة مسبقة لعشرين من هذه الطلبات التي يبلغ عددها اثنين وعشرين، علماً أنّ تعديلات بازل أدمجت في قانون المملكة المتحدة، ما يسمح للجهات التنظيمية في المملكة المتحدة بتنفيذها. جدير بالذكر، أنّ بيانات إدارة الإيرادات والجمارك الحكومية البريطانية، تشير إلى أنّ بريطانيا شحنت 7133 طناً متريراً من النفايات إلى دول غير أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بما في ذلك ماليزيا وباكستان وفيتنام وإندونيسيا وتركيا في سبتمبر/ أيلول 2020 وحده، مع الإشارة إلى أنّ إندونيسيا، كانت واحدة من سبع دول، طلبت إعادة حاويات النفايات البلاستيكية إلى المملكة المتحدة العام الماضي.

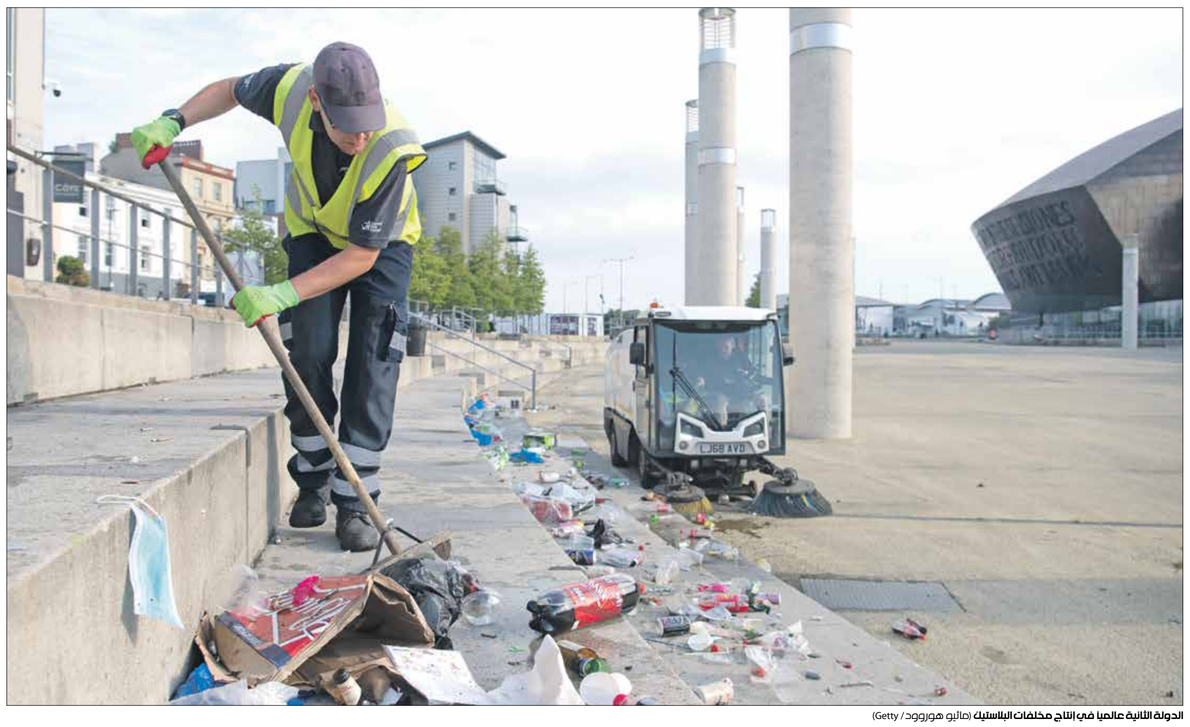
الحولة الأنية عالمياً في إنتاج مخلفات البلاستيك (مالبو هوروود/ Getty)

7133
طناً متريراً من النفايات، شحنتها بريطانيا إلى دول غير اعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي، في سبتمبر الماضي وحده

ليبيا: الانقسام يهدد استيراد لقاح كورونا

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تنعكس آثار الانقسام السياسي في ليبيا على الأوضاع الصحية، خصوصاً في ما يتعلق بتفشّي وباء كورونا، في وقت ينتظر الليبيون وصول أولى دفعات لقاح كورونا خلال الأسابيع المقبلة، وسط مخاوف من انعكاس الانقسام الذي تعانيه البلاد منذ سنوات على خطة توفير اللقاح.

ومنذ منتصف ديسمبر/ كانون الأول الماضي، تباينت الاتجاهات التي اعتمدتها حكومتا طرابلس وشرق ليبيا؛ ففي وقت أعلنت اللجنة العليا لمكافحة جائحة كورونا التابعة لحكومة الوفاق الوطني عن تعاقدها مع مبادرة «كوفاكس» العالمية التي تهدف إلى مساعدة البلدان منخفضة الدخل في الحصول على اللقاحات، وتوفير 2,8 مليون جرعة لقاح، قالت نظيرتها في حكومة شرق البلاد إنها تواصلت مع مجموعة من الوكلاء وشركات الأدوية للحصول على عروض لشراء لقاحات كورونا الجديدة من بريطانيا أو روسيا، من دون توفير المزيد من التفاصيل لناحية الكمية المطلوبة أو إبرام العقود.

في هذا الإطار، أعرب الطبيب رمزي أبوسته، وهو عضو في أحد فرق الرصد والاستجابة التابعة للجنة العليا لمكافحة كورونا في ليبيا، عن مخاوفه من احتمال فشل الخطط الموضوعة من قبل سلطات حكومة الوفاق الوطني بشأن توزيع اللقاح على كافة مناطق ليبيا.

من جهته، يكشف مدير المركز الوطني لمكافحة الأمراض الحكومي، بدر الدين النجار، أنّ أول دفعة من اللقاح ستصل بعد أربعة أشهر، في أفضل الأحوال، لافتاً إلى أن الخطط الموضوعة بشأن توزيعه ستلاقي صعوبات جمة. ويوضح النجار خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، بعض تلك الصعوبات، منها الارتفاع الكبير في عدد الإصابات بالفيروس، في مقابل عدم كفاية مراكز العزل التي تشهد ازدحاماً كبيراً وسط نقص كبير في الأسرة وأنابيب الأوكسيجين اللازمة للمرضى. ورغم تأخّر وصول اللقاح المتفق عليه، يرى أنّ العدد كافٍ لتلقيح نحو مليون ونصف المليون ليبي، مُعرباً في الوقت نفسه عن مخاوفه من حدوث تجاوزات قد تعرقل الخطط كالمحاباة والوساطة بسبب سوء الإدارة في البلاد، ونفوذ المجموعات المسلحة في بعض المناطق.

ويوم الخميس الماضي، أعلنت اللجنة العليا لمكافحة جائحة كورونا في طرابلس أنها اجتمعت مع المركز الوطني لمكافحة الأمراض ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» بهدف «التباحث في عملية توزيع اللقاح الخاص بالفيروس»، بحسب بيان للجنة. وحدّد البيان الفئات المستهدفة باللقاح، مع تكليف لجان عدة بالعمل على خطة التطعيمات الوطنية للفيروس، وتم الاتفاق على أن الفئة الأولى المستهدفة هي الطواقم الطبية، بالإضافة إلى المصابين بأمراض مزمنة، وكبار السن، لكن تلك الخطط غير مضمونة التطبيق، بحسب أبوسته. ويؤكد الأخير أنها تحتاج إلى إشراف حكومي لفرضها وتطبيقها من دون تدخّل أي طرف، مشيراً إلى أن الفساد الإداري سيعرقل تنفيذها. ويتساءل أبوسته، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، عن المناطق التي لا تخضع لسلطة حكومة الوفاق الوطني. ويقول: «بكل تأكيد، ومع توفر أسباب الصراع، لن تقبل بالتعامل مع لجان حكومة الوفاق الوطني. وبالتالي، هناك خطر محدق بمئات المرضى في عدد كبير من المدن والمناطق».

ولا يتوقف الخلاف بين سلطتي البلاد عند حد تنفيذ الخطط المتعلقة باللقاح، بل يمتد إلى حد تحديد نوع اللقاح وكميته. فقد أكدت وزارة الصحة في الحكومة الموازية لشرق البلاد، أن الأرقام المحددة للمصابين بالوباء غير صحيحة، مشيرة إلى عزوف عدد كبير من المرضى المصابين بالفيروس عن الذهاب إلى المستشفيات، وبالتالي فإن البلاد «تحتاج لعشرة ملايين جرعة لقاح»، لافتة إلى أن أنجح اللقاحات للحد من تفشي الوباء الذي ينتشر في البلاد هو لقاح «فايزر»، وهو ما ترفضه اللجنة العليا بطرابلس. وأوضحت اللجنة في بيان أن تخزين لقاح «فايزر» يحتاج إلى درجات حرارة منخفضة لا تتوفر في ليبيا. لذلك، فالتعاقد مع مبادرة «كوفاكس» الأممية، أكثر ضمانة خصوصاً وأنها مبادرة مع عدة شركات غربية مرخصة.

ويتحدث أبوسته عن حجم الفساد الكبير الذي شهده ملف الوباء، وطريقة تعامل الحكومات معه، مشيراً إلى أن حكومة الوفاق صرفت أكثر من مليار دينار ليبي (224 مليون دولار أميركي) لمكافحة الوباء.

وما زالت وزارة الصحة في حكومة الوفاق الوطني تعمل من دون وجود وزير بعد اعتذار أكثر من شخصية عن تكليفها بالمنصب، إثر إقالة وكيل الوزارة محمد هيثم، في أغسطس/ آب الماضي، ومنعه من السفر على خلفية فساد مالي في ملف مكافحة جائحة كورونا. ويعرب أبوسته عن مخاوفه من السعي إلى المتاجرة باستيراد اللقاحات من قبل من يصفهم بالفاسدين، متسائلاً عن حجم الميزانية المرصودة لمكافحة الوباء من دون أن تتوفر في البلاد مراكز عزل بالشكل الكافي في ظل النقص الحاد في المواد التشغيلية، وتوقف صرف المكافآت المالية للأطباء وفرق الرصد والتقصي.

خلال إجراء فحص كورونا (موكاهيت إيديمير/ الأناضول)

الخوف يلاحق السوريين باختلاف مناطقهم

يسيطر الخوف على السوريين على امتداد بلادهم، ومع اختلاف القوى المسيطرة. الخوف من الاعتقال، هو الهاجس الموحد الذي يشغل بال المواطن بالدرجة الأولى، تليه التفجيرات والموت

عبد الله البشير

لا تفارق المخاوف السوريين على امتداد البلاد، من مناطق سيطرة النظام وصولاً لمناطق هيئة تحرير الشام في إدلب، إلى مناطق ريف حلب الشمالي، وصولاً لمناطق شمال شرق سورية الخاضعة لسيطرة قوات سورية الديمقراطية (قسد).

وفي ظلّ الظروف المعيشية المتردية، تشكل المخاوف من الاعتقال، والتجنيد الإجباري، والخطف، والتفجيرات، والابتزاز، هاجساً لدى المواطنين. ففي مناطق سيطرة النظام السوري، لا يمكن للمواطنين العاديين العيش مع تجاهل مخاوفهم من الاعتقال أو الخطف. في السياق، يشرح عيسى (47 عاماً)، وهو أحد أهالي ريف حمص الشمالي، لـ«العربي الجديد»، الأسباب الكثيرة والذرائع لاعتقال أي شخص باي تهمة من قبل قوات النظام. يقول: «من الممكن لقوات النظام أن تعتقل من تشاء بالتهمة التي تريد. نخاف حتى من وسائل التواصل الاجتماعي خلال الحديث مع أحد أفراد العائلة المهجرين أو النازحين في إدلب، كما أنّ المضايقات التي تمارسها قوات النظام علينا متواصلة دائماً. عدنا لما قبل عام 2011، عدنا للخوف من أي حديث أمام أي أحد. نعيش كما كنا في السابق. فالجدران لها آذان».

ومن التهديدات والمخاوف التي يعيشها المواطنون في مناطق سيطرة النظام السوري، الخوف من القتل على أيدي أفراد الميليشيات الأجنبية أو عناصر الميليشيات المحلية، التي تم تفكيكها، كما في محافظة اللاذقية، والتي يواصل فيها عناصر الميليشيات المنحلّة، ومنها ميليشيات «العرين وصقور الصحراء والدفاع الوطني»، ابتزاز المواطنين، مستغلين نفوذهم داخل القوى الأمنية وبين رجال السلطة الداعمين لهم. وفي مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية، يعيش المواطنون بوضع معقد إلى حدٍّ ما، نظراً لتداخل السيطرة بين قوات النظام و«قسد» في معظم المناطق، مع نشاط خلايا تنظيم «داعش». يشير زيد عزو، وهو أحد أهالي منطقة تل حميس، في ريف محافظة الحسكة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنّه كمعظم الشباب يحاول تجنب الاعتقال من قبل «قسد»، وفي حال اعتقاله سيقاد لأحد معسكرات التجنيد الإجباري التي يرفض الالتحاق بها. من ناحية ثانية، هناك تهديد آخر يعيشه معظم أهالي المناطق التي يسيطر عليها تنظيم «داعش» سابقاً، في محافظة الحسكة السورية. وتتمثل هذه المخاوف، كما يقول الشاب، بالهجمات المتفرقة التي قد تنفذها خلايا التنظيم، وهذا ما يمنع أهالي القرى الصغيرة التي هاجمها التنظيم من العودة إليها. إذاً، ومع اختلاف القوى العسكرية المسيطرة على كل بقعة جغرافية في سورية، يبقى الخوف من الاعتقال هو الهاجس الموحد الذي يشغل بال المواطن بالدرجة الأولى، خصوصاً في المناطق التي تسيطر عليها قوات النظام أو المناطق القادرة على الوصول إليها، كما مناطق السيطرة المشتركة مع «قسد»، شمال شرق سورية. أما في المناطق المحررة من محافظة إدلب، حيث تبسط هيئة تحرير الشام سلطتها، تراجعت القبضة الأمنية للهيئة عما كانت عليه سابقاً، بعد تغيير اسمها السابق «جبهة النصرة». لكن هذه القبضة الأمنية لا تزال سطوتها موجودة وتشكل هاجساً مخيفاً. ومع هذا الخوف، هناك مخاوف من جرائم القتل، حيث سجلت حوادث عديدة في المحافظة. في السياق،

«أتمنى أن يزول هذا الخوف وألا أجبر على مغادرة بيتي ومدينتي»

يقول ناجي، الذي تحفظ عن ذكر اسمه الكامل، لـ«العربي الجديد»: «الحياة كلها خوف، جرائم الاختطاف والقتل باتت أمراً واقعاً في المنطقة، في نهاية الشهر الماضي، قُتل طفل لم يتجاوز الـ14 من العمر في سلقين، وسابقاً، وقعت جريمة قتل على طريق سرمدا. هذه الجرائم لم تكن تحدث سابقاً، وهي تشكل قلقاً كبيراً لنا». ويتابع: «منذ 10 سنوات ونحن نعيش في خوف من تجدد القصف والنزوح، الخوف من تقدم جديد لقوات النظام في إدلب، الخوف من عودة الغارات الروسية على المناطق، وكذلك الخوف من ممارسات هيئة تحرير الشام».

أما مصطفى محمد، من مدينة بنش، فيقول لـ«العربي الجديد»: «أكثر ما يخيفني هو الخروج من مدينتي، كما حدث في شتاء العام الماضي. اضطررت لمغادرتها عندما تقدمت قوات النظام في إدلب، وسيطرت على بعض المناطق. كما أخاف من أن تتجدد الغارات الجوية. أتمنى أن يزول هذا الخوف والا أجبر على مغادرة بيتي ومدينتي».

للخوف أيضاً أثره البالغ على السوريين من الناحية الصحية. فخلال السنوات الماضية، تسببت المخاوف بأمراض نفسية لدى الكثير من السوريين، في البلد الذي يفتقر في الأصل للاختصاصيين في هذا المجال. ووفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية، لم يكن في سورية سوى 70 طبيباً نفسياً قبل عام 2011.

أما الشعور بالأمان، فهو شعور نسبي لدى السوريين. ففي ريف حلب الشمالي، لا يشكل الخوف من الاعتقال تهديداً ذا أهمية كبيرة لدى المواطنين. فالخوف من السيارات المفخخة والتفجيرات هو ما يثير قلقهم على الدوام، خصوصاً مع تكرار الحوادث من هذا النوع في مدن وبلدات منطقة درع الفرات. يوضح فضل أبو النور، المقيم في مدينة الباب، متحدثاً لـ«العربي الجديد»، أن «الحياة ليست مريحة وآمنة لحدّ كبير، فالخوف من تدهور الواقع المعيشي موجود على الدوام، أما التهديد الخطير فهو السيارات المفخخة التي قد تقتل عشرات الأبرياء». ويضيف: «أرجو أن ينتهي كابوس السيارات والدراجات النارية المفخخة التي تضرب مدينة الباب بين فترة وأخرى، وننعم بالسلام والهدوء».

يتجولون في خوف دائم (بكر قاسم/ الأناضول)

فسبكة

نشر المركز الوطني لمكافحة الأمراض في ليبيا، على صفحته على فيسبوك، مجموعة من التوصيات للمرأة الحامل في ظل فيروس كورونا. وفي وقت تعامل كثيرون بإيجابية مع حملة التوعية هذه وغيرها من الحملات، كانت ردود فعل البعض سلبية. وقالت إحدى الناشطات: «اشتروا لقاحا جيدا بمال نفط ليبيا لإنقاذ الليبيين اليوم، من دون تضييع وقت. انتم في سياق مع الزمن. اليوم الوفيات كارثية بكل معنى الكلمة. اجليوه لإنقاذ الارواح».

قصة لاجئ

بالرغم من انتقاله الى لبنان منذ ان كان طفلاً، إلا انّ فلسطين لم تخرج من ذاكرة موسى عثمان ولا يزال يتحسر عليها

موسى عثمان
أتمنى الموت في فلسطين

صيدا ـ **انتصار الدنان**

موسى محمد عثمان، من بلدة عمقا بفلسطين، هُجّر من بلده في الخامسة من عمره، ويقيم حالياً في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، جنوب لبنان. لا يزال موسى يتحسّر على تلك الأيام، التي تركها خلفه في فلسطين، علماً أنّ سنواته التي قضاها هناك قصيرة. يقول عثمان لـ «العربي الجديد»: «ما زلت أذكر أجمل مرحلة عشتها في طفولتي بفلسطين. من أجمل ذكرياتي، هي حين كان والدي يضعني في صندوق دراجته الهوائية، وكان يتنقل عليها من مكان إلى آخر، ويأخذني معه لزيارة أهل والدتي في بلدة السميرية بفلسطين. كنت أشعر حينها بأنني أسعد طفل». يتابع: «توجهنا نحو لبنان، سيراً على الأقدام، كسائر الذين خرجوا من فلسطين في ذلك الوقت. أول منطقة وصلنا إليها وبتنا فيها أياماً معدودة، هي قرية صربين، جنوب لبنان، ومن هناك انتقلنا إلى بلدة جويا، جنوب لبنان، ومكثنا فيها مدّة غير طويلة عند أشخاص قدموا لنا السكن والمأكل وكل ما نحتاجه. بعد ذلك انتقلنا للعيش في مخيم عين الحلوة، بعد أن علمنا بأنّ معظم الفلسطينيين اللاجئين توجهوا إلى هناك. وعند وصولنا إلى المخيم، قدمت لنا وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، الشوادر للسكن، وكانت أياماً صعبة عشناها، ومع ذلك فهي أفضل من أيامنا هذه التي نعيشها اليوم. فقد كانت الألفة والمحبة تجمع الناس».

يضيف: «كان والدي يعمل ضمن الإمكانيات المتاحة له، لكنّه لم يكن باستطاعته أن يكفي عائلتنا، فاضطررت للعمل معه. صرت أعمل في أعمال البناء عبر تعبئة الرمال لينقلوها إلى مكان استخدامها في الورش. كان العمل بالنسبة لي قاسياً، لكنني كنت مضطراً. كنت أتقاضى حينها في اليوم الواحد ليرتين لبنانيتين (نحو 20 ألف ليرة لبنانية حالياً، أي نحو 13 دولاراً بحسب سعر الصرف الرسمي). وكنت أصرف على البيت مع والدي. لاحقاً، بعد مرور مدة، عاد أبي إلى عمله الأول الذي كان يعمل به في فلسطين، وصار يذبح الغنم للناس، إلى أن بدأ يعمل لحسابه، فقد كان يشتري الأغنام ويذبحها ونحن كنا ندور على البيوت والشوارع لتوزيعها».

ويلفت إلى أنّه عندما كبر وتزوج، صار يعمل سائق سيارة أجرة، مدة 15 عاماً. وعندما ترك هذا العمل، اشترى سيارة يبيع عليها السمك، إلى أن ترك العمل منذ 5 سنوات، بعد أن تعب. ويشير إلى أنّ أولاده الـ 13 جميعهم تزوجوا، ويقدمون له نفقاته اليومية، قبل أن يختم: «أتمنى العودة إلى فلسطين، لأموت فيها، وادفن في أرض جدودي».